

بإزالة العلة فيقبل شره وتلاستفيد منه التمتع والبهن
 والنطق واليقظة اذ لا بد من ذلك واستغنى عن ذلك
 الاسلام والبلوغ والفعل بل ويستغنى عن ذلك ايضا
 بالعدالة واذا لم يكن القاسم منصوباً من جهة القاضي
 فإشارا اليه بقوله **فان تراخيا** ويحتمل ان تراخيا
الشريكان اي المطلقا التصرف **من يعتم** **بمنها من غير**
 ان يحكمه المال المشترك **لم يفتقر** في هذه القاسم **الى**
ذلك اي الشروط السابقة ولا يكيل عنهما لكن يشترط
 فيه التكليف فان كان فيها محجور عليه فقاسم عنه وله
 اشترط مع التكليف العدالة اما محكم فهو كضوبه
 القاضي في شرط فيه الشروط المذكورة **فان كان في**
الفقرة تقوى هو مصدر رفع السلعة قدر قيمته **لقد**
يقصر فيه على اقل من اثنين اشترط القرد في
 المقوم ان التقوى من سنة بالقيمة فلو لم يكن في التقوى
 فيكون قاسم واحدا وان كان فيها خص وهو الاصح لان
 القاضي كتمه ويعمل باجزائه وكان كالحاكم ولا يحتاج
 الى القاسم كالفظة الزهدة وان وجب تعدده لا فها
 فتشترط الى عمل محسوس وللإمام جعل القاسم كإجازة التقوى
 فيعمل به بعد ان ويقرب منه وللقاضي الحكم في التقوى
 بعلمه ويجعل الإمام من يرفق من صوبه ان لم يتابع من
 من حيث المال اذا كان فيه سعة والا فاجتهد على الركا
 لان العلم فان استأجروه وسمى كل منهم قدر الزهد وان
 سوا اجرة مطلقة في اجارة صحيحة او فاسدة فالاجرة

موزعة على قدر الحصر المأخوذة بما من موزن الملك
 ثم ما عظم ضرر قسمته ان يبطل نفعه بالكلية كونه
 ونوب يقين من عدم الحكم منها وان لم يبطل نفعه بالكلية
 كان نقص نفعه المقصود لم ينعم ولم يحكم فالاول
 كيف بكر والثاني كحما وطاحونة صخرين فلا ينعم
 ولا يحكم ولو كان له عشر دارا لا تبطل للتكليف والبلد
 اخر يصح لها اجير صاحب الفضة بطلب الاخر
 اعكس وما لا يقطن ضرر قسمته انواع ثلاثة وهي اية
 لان المقوم ان تساوت الانصاف منه صورة وقيمة
 فهو الاول والثاني لم يحكم الا رضى فالثاني والاول
 النوع الاول الفضة بالاجرة او حتى قيمة المشابهة
 هذا النوع الاول والنوع الثاني ايضا اشار المصنف
 بقوله **وان ادعى احد الشريكين شريكه الى قسمته**
ما اضره فيه كقولي من جوب ودرهم وادهان وغيرها
 ودار متفقة الاثنية وارض متوية الاجل **لقد** **شريكه**
الاجرة المطلوب الى الفضة اجابته اذ اضر عليه في
 فيجوز ما يقم كيلاج المكبل ووزن باج الموزون
 ودرع باج المدرع فعدد باج المعدود وبعده ايضا
 ان استوت ويكتب مثلا هذا فيما ياتي من بقية انواع
 في كل رقعة اما اسم شريكين الشكا او من الاجرة
 من اجرة البقية بحد او غيره ونهجه الرجوع في بيان
 من نحوطين متوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابه
 والادراج رقعة اما على الجز لاول ان كتب الاسماء على

موزعة